THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله افتتاح بنام الخ اذا كان هذه المقدمة مرتب هذا الكتاب على ثلث فنون
في الميزان والطبيعي والعلم الطبيعي وقدم فن الميزان على الطبيعي ثم الطبيعي على الالهي وبيان
عند الاقتضاء من الحكم على النظر به وهنا على العكس وكذا وجه تقديم الطبيعي على الالهي
في منع الحكم في فن الميزان لكن يشكل ولا يناسب مباحث الطبيعي وجمع مسائل العلم
الطبيعي اسند عليه الغرض حتى لقي الله تعالى ولم يتم الا تمام ثلثين وهو الشروع
في تاليف في فن الميزان وكانت هذه العبارات مقدمة على رجاء تدوين الكتاب على الترتيب
وعليه قوله الجد اساسه ويحتمل ان يراد بمنع الكتاب ما ذكره في المقدمة من تجرم الغرض الاول
في اثناء التاليف وكون مباحث الالهي كبرة مردودة على انفع المقدمة ولا يخفى انه بعيد
كان عادة المصنف تعلل على انها الخاتمة روى انه لما حضر المصنف وقت ان الغرض موت
ارتفع شاء تيرتيم الرجا جدا حسب ما بقي الله وكان انفي عليه في اثنائه مرات عديدة
الا ان الله ان ثم الا اقتدار الخ محل قوله بها الامور العامة كلها اوقف واقدم عند العقل

كما

كما ستعلم قوله الالهي صفة للعلم حاصله ان الاجسام البسيط المركبة والعنصرية وصورها
وعوارضها وسائر احوالها احق بان يتكلم فيها بعد التكلم في الامور العامة لانها في الوجود
قبله لم في احوال الكون والفساد وهذه الاحوال كثيرة تبادر اعتدادا اخرى بان يتكلم فيها
في فن علوي وان كانت مندرجة في احوال الاجسام الفاسدة المذكورة في السماء
والعالم قوله هذه كتاب لا ء جيه الضبط ان الجسم اما بسيط او مركب والاحوال
العارضة له اما خاصة بها او خاصة باحدهما او العامة هي كتاب السماء والعالم الطبيعي والخاصة
اما خاصة بالبسيط او بالمركبات الاولى هي كتاب السماء والعالم ثم لما كان [illegible]
احق بالانفراد فقدمها لكن كتاب علوي وهو كتاب الكون والفساد والعامة [illegible]
اقسام الكوكب للعلوي هي الواسطة العلماء وخاصة بالبسيط عنصر او ما لعنصر او المراد بالعنصر
جنس ما يجمع العنصر الفسائل والمجاني كما صرح به المصنف والاولى هي كتاب العلوي والاثنان
والخاصة بالبسيط لعنصر كتاب الاثار العلوية والمعادن والخاصة بالعنصر لما عدا
الجسم اقسامه من النبات والحيوان وهي الاحوال العارضة لهما من جهة كونهما عنصرا
خاصة باحدهما الاولى هي كتاب العنصر والثانية اما بحصة بالنبات او بالحيوان الاولى
كتاب النبات والثانية كتاب الحيوان قوله فاقتضاها هم بما يجب العلم العقلي في
المصنف والا فالمراد انما هو الفنون المسلة الاول قوله الجسم المحسوس الظ ان المقصد
بالمحسوس في فان الجسم محسوس ايه ولو بالعرض ويحتمل ان يكون الاحتراز عن الجسم
التعليمي ويكون المراد بالمحسوس ما علم وجوده بالاحساس فان الجواهر المجردة في المباحث
الثلث علم وجودها فلا يحتاج في اثبات الصورة الجسمية الى دليل بعد ذلك من
المقدمة في المباحث الثلث فان الحكم بوجوده ممنوع من الاول وفيه ان الحس فيما نحن فيه لوجود
المقدمة المباحث في الخارج واما انه جوهر او عرض يحتاج الى تدقيق النظر كما لا يخفى الا
ان الظاهر ان وجود جوهر مجرد سواء كان مجردا بالمادة او في نفسه او بالمادة او عارضه

الى نسبة وحدة لا يستلزم مساواة زمان الحركة فيها لزمان الحركة في عدم المعاوقة بين الجزئين
او يكون زمانها على نسبة المعاوقة فالشرط عليه الاعتماد لوجود الخلاء العاقبة بانه لو كانت
المعاوقة كائنة الحركة في الخلاء محال لكن لا معه كاذبة بالضرورة لانه لا علاقة بين العدم
والثاني يختلف بشرطية اللازم من وجود الخلاء زمان العدم فيتنا يجمع وجود المعاوقة والمعوق
وجود الخلاء والحركة فيه لا شك ان هذا الجمع يستلزم المساوات ضرورة ان الخصلة الاولى
الحضورية يستلزم تحقق زمان على نسبة المعاوقة وما فرض مساواة الخلاء والوجود والحركة فيها
في زمان على نسبة المعاوقة يستلزم لا يجوز ان يكون الزمان المساوي لمعاوقة وتحقق متحقق
من ذلك لحصول الجمع منها ذكر في الاول المسائل في الاجمال ما استحالة الالزام لانه راجع
الى الشرطية التي عقد بها يجمع وجود المعاوقة الحضورية والحركة في الخلاء والثاني التفصيل
كذلك القياس الثاني فانها ترجع الى المسامحة الشرطية التي عقد بها الجمع المذكور ضرورة
ان من تصور افراد موضوعها والحركة في الخلاء مساوقة الحضورية وجدت ولا شك ان في الحركة
في المعاوقة الحضورية وجد يكون مساويا لحركة في الخلاء وجدت فهي كاذبة بالشرطية
الكبرى التي في اصل الدليل فان رجعها الى المسامحة التي عقد بها يجمع وجود المعاوقة وهي
معاوقة جاء الشبهة على تمام كما بالضرورة فاذا علمت ان وجود المعاوقة بالشرطية لا يوجب
بوجب عدم حصول الاعتماد ويستلزم ازدياد زمانها على زمان عدم المعاوقة فلا
علاقة بين العدم والثاني فليس يستلزم كل على الاطلاق لا بد من علاقة بين الطرفين ضرورة لا
فرق لو كان الجسم وما كان وجوده حصول العلاقة وقوام الخلاء اذا لم يكن موجبا الى غير
النهاية يجوز ان ينتهي الى حد ليست المعاوقة ولا يكون قوام بعدها فاذا تم بالنسبة الى الخلاء
الغلط لنسبة الزمانين فيه لا يكون من القوام والعلاقة على بعد هي استلزام الاستواء
مع عدم المعاوقة وهذا كما فرض تقدم زيد وحدوثه فيه يستلزم ان يكون موجودا ومعدوما
وفيه ان هذا انما هو بحسب نفس الامر والكلام فيما اذا لم يكن معاوقة على نسبة الموضوعية

الثاني

الزمانين فيه الفرض بسبب الامر من المعاوقة وجدا وان كان المفروض لا يمكن تحققه في نفس
الامر بل كما يكون نسبة الخلاء والغلط لنسبة الزمانين فيه بسبب حالة في نفس الامر فيكون كما يكون
نسبة كما كونه في انه لو وجد خلاء يكون معاوقة فالنسبة المفروضة يستلزم المساواة وبسبب
هذا الفرض الا فرض المعاوقة وبسبب تقدم زيد وحدوثه وانه فرض الجواب كما مر
الى ام لتعلقه على الجزء استشار بانه اضافة الفرض اصل الجزء انما هو الفرض على الجواب على
من الاغراض السابق وهو تسليم كما علامة الفرض تشبيه جرا لا فرض فرضه لا لا لزمان تمكن الحركة بدون
المعاوقة في الزمان او لا يمكن فان يمكن فعلى تقدير الزمان في الغلط لنفس الحركة
والثاني بانه المعاوقة فيه في زمان الحركة في الخلاء والحق المثال المفروض يجب ان يكون
اريد من زمان الحركة في الخلاء وان بعضه يكون بازاء الحركة وبعد الذي في الحركة في
الخلاء والضرر بعضها يكون بازاء المعاوقة فالزمان الذي يكون لحركة بدون المعاوقة
محقق في الحركات الثلاث الخالية فقد وجد الزمان بازاء المعاوقة وان لم يكن يجتمع مكان الدليل
لان الصدق الجبلي لو يمكن لا كنت الحركة في الزمان ويكون هذا الزمان نسبة الى زمان الحركة
في الخلاء الغلط الى اقرار الدليل وهام يمكن الحركة في الخلاء في الزمان لم يصدق الاعتماد ويرد عليه
ان الحركة مع المعاوقة في الزمان ممتنع في نفس الامر ممكنا ممكنة على تقدير وجود الخلاء الذي
في حل ابرهان انه لو لم يكن الخلاء الا كنت الحركة فيه تكون لا محقق في زمان ويكون ذلك الزمان
مساويا لزمان الحركة في الخلاء والحق الذي نسبة معاوقة الى معاوقة الغلط ولا يلزم من
افتراض امتناع الحركة في الخلاء مع معاوقة الزمان في نفس الامر الاعتراف بالامتناع على التقدير وجود
كثرة فان قيام الجسم بالخلاء ممتنع في نفس الامر وليس يمتنع على تقدير وجوده ولا يقدح بنفي
صدق الشرطية كذب التالي لنفس الامر وان صادق الملازمة من العدم والثاني
لا يتحد صدقها في نفس الامر ممكنا لا يفيد قال الاستاذ العلامة لعل مناقشة الفقيه فانه يمكن ان يقال
ان الحركة في زمان تقدير وجود الخلاء جا معاوقة ممكنة او ممتنعة او لا. جيدا لنمنع الاول

لا يلزم من ذلك ان يكون لصفة واحدة صورتان نوعيتان بيانه ان المركب الصفة كالياقوت
مثلا والاجزاء البسيطة الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة الهيئة والوجود واجزاء مشابهة الهيئة
والوجود والصورة الياقوتية او الحجرية او النطفية انما هي سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة
على طور الكيفية الواحدة لا في كل واحد من الاجزاء المتشابهة البسيط فان الجزء البسيط في الماء
والهواء كيف يتأتى له استعداد قبول الصورة المركبة ولما فسر ان يناقش ان القصر
البسيط وكذا الجزء المشكك بدون الصورة الكلية الغالبة عليه حقيقة مع الصورة المركب
والصورة الغالبة حقيقة اقوى كما ان الجسم بدون الصورة النوعية حقيقة مع الصورة النوعية
حقيقة اقوى الا ان يقال الصورة الجسمية حقيقة وهما حقيقة اقوى فلا يلزم ان يكون
لشيء واحد حقيقتان والقول بان العناصر حقائق نوعية محصلة وجدت فيها صورة نوعية
اقوى لا يستلزم كون تلك العناصر مميزة الاجناس لا ينفع فان الصورة الجسمية الحقيقة
نوعية محصلة كما حقق الشيخ الا ان يقال ان كل جنس فوق مرتبة المادة اي الهيولى
لشبهه لا شيء لكونه منفرد الوجود حقيقة متحصلة غاية الصورة تحتاج في وجوده
الى انضمام محض الفصل اليه فان الوجود الانفرادي نوع الفصل واذا
كانت الهيولى الاولى حقيقة نوعية متحصلة لها وجود وتشخص
سوى وجود الصورة وتشخصها فكذا اذا اتحد بالشيء
حتى يكون محض مبهما لا يمكن ان يتحقق الا
بالانضمام مع الفصل فالفصل في
مرتبة لا ينافي الابهام في
مرتبة اقوى والصورة
الجسمية الهيولى

THE GOVERNMENT DELHI MSS INDIA